

بلاغ الشركات

القوائم المالية

بنك قطر الوطني - تونس المقر الاجتماعي: نهج مدينة العلوم - تونس

ينشر بنك قطر الوطني قوائمه المالية للسنة المحاسبية المختومة في 2023/12/31 و التي ستعرض للمصادقة في الجلسة العامة العادية التي ستعقد يوم 17 أبريل 2024 هذه القوائم مصحوبة بتقرير مراقبي الحسابات السيد منعم بن أحمد والسيد شريف بنزينة.

الموازنة

السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2023 (الوحدة: 1000 دينار تونسي)

2022/12/31	2023/12/31	إيضاحات	الأصول
57 716	14 094	1	الخزينة وأرصدة لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية
270 481	315 073	2	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية
911 085	940 214	3	قروض الحرفاء
5 074	2 245	4	محفظة السندات التجارية
340 591	477 479	5	محفظة الاستثمار
20 174	18 648	6	أصول ثابتة
53 883	59 727	7	أصول أخرى
1 659 004	1 827 480		مجموع الأصول
			الخصوم
67 002	-	8	ودائع وأموال البنك المركزي
45 452	41 074	9	ودائع وأموال المؤسسات البنكية و المالية
1 203 071	1 351 146	10	ودائع وأموال الحرفاء
136 227	36 270	11	اقتراضات وموارد خصوصية
60 740	71 857	12	خصوم أخرى

1 512 492	1 500 347		مجموع الخصوم
			<u>الأموال الذاتية</u>
394 000	644 000		رأس المال
(105 200)	(248 135)		نتائج مرحلة
647	647		احتياطات قانونية
(142 935)	(69 379)		النتيجة الصافية
146 512	327 133	13	مجموع الأموال الذاتية
1 659 004	1 827 480		مجموع الخصوم والأموال الذاتية

جدول التعهدات خارج الموازنة
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2023
(الوحدة : ب 1.000 دينار تونسي)

2022/12/31	2023/12/31	إيضاحات	
			<u>الخصوم المحتملة</u>
55 633	35 621		ضمانات وكفالات وضمانات أخرى ممنوحة
78 623	90 837		اعتمادات مستندية
67 002	-		الأصول المقدمة في شكل ضمانات
201 258	126 458		مجموع الخصوم المحتملة
			<u>التعهدات المقدمة</u>
158 039	178 302	14	تعهدات التمويل المقدمة للحرفاء(*)
158 049	178 302		مجموع التعهدات المقدمة
			<u>التعهدات المقبولة</u>
64 076	29 052	15	تعهدات التمويل المقبولة من المؤسسات البنكية و المالية
196 051	342 579		ضمانات مقبولة من الدولة
582 351	596 659	16	ضمانات مقبولة من الحرفاء
842 478	968 290		مجموع التعهدات المقبولة

* وقعت معالجة بيانات السنة 2022 المحاسبية لغاية المقارنة

قائمة النتائج
السنة المحاسبية من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2023
(الوحدة : 1.000 دينار تونسي)

من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2022	من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2023	إيضاحات	
			إيرادات الاستغلال البنكي
77 761	103 334	17	فوائد دائنة ومداخيل مماثلة
9 011	9 315	18	عمولات دائنة
11 048	6 873	19	مراييح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية
28 242	35 722	20	مداخيل محفظة الاستثمار
126 062	155 244		مجموع إيرادات الاستغلال البنكي
			تكاليف الاستغلال البنكي
(86 193)	(96 547)	21	فوائد مدينة وأعباء مماثلة
(2 366)	(2 768)		عمولات
-			خسارة على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية
(88 559)	(99 315)		مجموع تكاليف الاستغلال البنكي
37 503	55 930		النتائج البنكي الصافي
(114 350)	(52 937)	22	مخصصات احتياطي المخاطر ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم
-	84		مخصصات احتياطي المخاطر ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار
87	2		إيرادات استغلال أخرى
(40 356)	(46 079)	23	مصاريف الأعوان
(22 973)	(23 897)	24	تكاليف الاستغلال العامة
(2 508)	(2 108)	6	اهلاكات وإطفاءات
(142 598)	(69 006)		نتيجة الاستغلال
(337)	(363)	25	الأداء على الأرباح
(142 935)	(69 369)		نتيجة الأنشطة العادية
-	(10)		رصيد ربح/خسارة على عناصر خارقة للعادة
(142 935)	(69 379)		النتيجة الصافية
(4.269)	(1.197)	26	النتيجة للسهم الواحد (دينار)

التدفقات النقدية

السنة المحاسبية من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2023

(الوحدة: 1.000 دينار تونسي)

من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2022	من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2023	إيضاحات
أنشطة الاستغلال		
109 179	91 134	إيرادات الاستغلال البنكي المقبوضة
(86 445)	(91 367)	تكاليف الاستغلال البنكي المدفوعة
77 584	142 894	ودائع/سحوبات الحرفاء
(204 253)	(71 950)	قروض مسندة/سداد القروض الممنوحة للحرفاء
(267)	3 080	اقتناء/ تفويت في سندات التوظيف
(46 033)	(32 834)	مبالغ مسددة للأعوان ودائنون آخرون
(11 215)	(24 626)	تدفقات أخرى ناتجة عن عمليات استغلال
(351)	(693)	الضريبة المدفوعة على الأرباح
(161 801)	15 638	التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة الاستغلال
أنشطة الاستثمار		
27 538	29 912	مقايض متأتية من سندات المساهمة
(139 519)	(133 167)	اقتناء/ تفويت في سندات المساهمة
(1 486)	(510)	اقتناء/ تفويت في أصول ثابتة
(113 467)	(103 764)	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار
أنشطة التمويل		
240 000	250 000	الترفيغ في راس المال
(99 595)	(99 595)	إصدار اقتراضات / سداد اقتراضات
140 405	150 405	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل
(134 863)	62 279	نتيجة تغيير في سعر الصرف على السيولة وما يعادل السيولة
366 987	232 124	التغيير الصافي في السيولة وما يعادلها خلال السنة المحاسبية
232 124	294 405	السيولة وما يعادلها في بداية السنة المحاسبية
		السيولة وما يعادلها في نهاية السنة المحاسبية

إيضاحات حول القوائم المالية المختومة

1. الأساس المرجعي لإعداد القوائم المالية

اعتمدت القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2023 على المبادئ المحاسبية المتفق عليها عموماً في البلاد التونسية وخاصة المعايير المحاسبية (م م 21 إلى م م 25) المتعلقة بالمؤسسات البنكية والتي دخلت حيز التطبيق بداية من غرة جانفي 1999.

2. الطرق المحاسبية المعتمدة

تم إعداد القوائم المالية لبنك قطر الوطني- تونس على أساس قيس عناصر القوائم المالية بالتكلفة التاريخية. وتتلخص أهم المبادئ المحاسبية المعتمدة فيما يلي:

1.2- القروض والمداخيل المتعلقة بها

يتم اعتبار التزامات التمويل ضمن التعهدات خارج الموازنة عند التعاقد ويتم تسجيلها في الموازنة عند صرف الأموال المتعلقة بها.

ويقع الإقرار بعمولة التصرف ضمن النتيجة عند أول استعمال للقرض.

يتم الإقرار بمداخيل القروض بعنوان فوائد وعمولات على التعهدات التي تحتسب مسبقاً عند حلول الأجل ضمن حسابات التسوية.

ويقع إدراجها ضمن النتيجة عند الاستخلاص وحسب مبدأ الاستحقاق الزمني عند كل إقفال محاسبي.

باستثناء الفوائد المتعلقة بأصول غير مصنفة، تدرج الفوائد المستحقة وغير المستخلصة والمتعلقة بالقروض المصنفة في باب "أصول استخلاصها غير متأكد" (قسم ب 2) أو في باب "أصول موضوع خطر" (قسم ب 3) أو في باب "أصول عسيرة الاستخلاص" (قسم ب 4) ضمن بند "الفوائد المعلقة" طبقاً لمنشور البنك المركزي التونسي رقم 24 لسنة 1991 وتطرح بالتالي من بنود الأصول المتعلقة بها.

ويتم الإقرار بهاته الفوائد ضمن الإيرادات عند تحصيلها الفعلي.

وتجدر الإشارة من جهة أخرى إلى أنه ابتداء من السداسي الثاني لسنة 2021، يتم رصد المبالغ المستردة على الديون المصنفة حسب الأولوية على أصل الدين.

2.2- محفظه السندات والإيرادات المتعلقة بها

تشمل محفظة السندات على سندات المساهمة وسندات التوظيف.

وتصنّف ضمن سندات التوظيف السندات التي ينوي البنك بيعها في آجال قصيرة المدى. وتقيد هذه الفئة ضمن بند محفظة السندات التجارية.

وتشمل سندات المساهمة التي تسجل ضمن بند محفظة الاستثمار على:

- المساهمات التي يقع امتلاكها بنية المحافظة عليها على المدى الطويل والمتوسط والتي تعتبر مفيدة لنشاط البنك،
- المساهمات التي أبرمت بشأنها عقود تفويت ولم تتم عملية بيعها.

يقع إبراز التزامات المساهمة المكتتبه وغير المحررة ضمن التعهدات خارج الموازنة بقيمة الإصدار. تسجل سندات المساهمة عند اقتنائها حسب ثمن التكلفة دون اعتبار مصاريف الاقتناء ويتم إقرار التفويت في سندات المساهمة عند نقله الملكية أي في تاريخ تسجيل عملية البيع ببورصة الأوراق المالية بتونس. يقع تسجيل عقود سندات المساهمات التي وقع التفويت فيها بالقسط (مقابل كمبيالات عادية) ببورصة الأوراق المالية بتونس عند التحصيل الفعلي للكمبيالات. ويتم إقرار زائد قيمة التفويت المستحق في الفترة السابقة مرة واحدة ضمن نتائج السنة المالية التي وقع خلالها تحصيل الكمبيالات.

ويتم الإقرار بحصص الأرباح ضمن الإيرادات عند المصادقة الرسمية على قرار توزيعها.

3.2- تسجيل الموارد وتكاليفها المتعلقة بها

يتم تصنيف تعهدات التمويل المقبولة ضمن التعهدات خارج الموازنة عند التعاقد ويتم تسجيلها في الموازنة عند السحب.

تسجل الفوائد ومنح الصرف على القروض ضمن التكاليف حسب مبدأ الاستحقاق الزمني.

4.2- احتياطي المخاطر على القروض ومحفظه السندات

• احتياطي المخاطر على القروض

يتم تقييم مخصصات المخاطر على القروض طبقا لمعايير تصنيف وتغطية المخاطر ومتابعة التعهدات المنصوص عليها ضمن منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 الذي حدد أقسام المخاطر كما يلي:

أ - الأصول العادية

ب - الأصول المصنفة

- ب 1 - أصول تستحق المتابعة
- ب 2 - أصول استخلاصها غير متأكد
- ب 3 - أصول موضوع خطر
- ب 4 - أصول عسيرة الاستخلاص

ويقع تحديد نسب مخصصات احتياطي المخاطر على القروض بتطبيق النسب الدنيا لكل قسم على المخاطر غير المغطاة، أي مبلغ الالتزامات بعد طرح قيمة الضمانات المتعلقة بها. ويتم تقييم الضمانات بالنسبة للمشاريع الممولة من طرف البنك بالاستناد على تقييم خارجي يقوم به خبير مختص وذلك على أساس الرهون العقارية التي يملكها البنك.

وتتمثل النسب الأدنى لكل قسم كما يلي: 20 % بالنسبة للقسم ب 2، 50 % للقسم ب 3، و100 % للقسم ب 4.

أوجب الملحق 3 من المنشور عدد 91-24 المنقح بالمنشور عدد 2012-20 على البنك تكوين مدخرات إضافية ذات صبغة عامة تسمى "مدخرات جماعية" لتغطية المخاطر الكامنة على الأصول العادية والأصول التي تستوجب المتابعة. ويتم احتسابها حسب مقتضيات هذا الملحق. كما وقع تنقيح منهجية تحديد المدخرات الجماعية بالمنشور عدد 01-2024 و نتج عن هذا التغيير مدخرات الجماعية اضافية ب 3,8 مليون دينار. طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 21 لسنة 2013 المعدل للمنشور عدد 91-24 لسنة 1991، المتعلق بتوزيع وتغطية المخاطر ومتابعة التعهدات، يجب على البنوك تكوين مدخرات إضافية على التعهدات ذات أقدمية أكبر أو تساوي 3 سنوات مصنفة 4. وقد تم تحديد طريقة احتسابها بالمنشور المذكور أعلاه.

• احتياطي المخاطر على محفظة السندات

يتم تقييم سندات المساهمة بالاعتماد على القيمة الاستعمالية وذلك بالرجوع خاصة إلى سعر البورصة بالنسبة للسندات المدرجة بالسوق المالية وإلى القيمة المحاسبية الصافية والمعدلة (التي تأخذ بعين الاعتبار القيمة المحيطة لممتلكات الشركة المصدرة) في أحدث تاريخ (عادة تاريخ إقفال السنة المحاسبية السابقة) بالنسبة للسندات الأخرى.

ويقع تغطية ناقص القيمة المحتملة والدائمة بمخصصات.

5.2 العمليات بالعملة الأجنبية

تشمل العمليات المنجزة من قبل البنك والمدونة بالعملة الأجنبية أساسا المعاملات المتعلقة بالإقتراضات الخارجية وبالنشاط الدولي:

• الإقتراضات الخارجية

يقع إبراز الإقتراضات الخارجية ضمن القوائم المالية بالدينار التونسي حسب سعر الصرف التاريخي. تتحمل "الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين" فارق الصّرف عند تسديد افتراضات البنك وذلك انطلاقا من سنة 2019.

• النشاط الدولي:

تخضع حسابات الموازنة والحسابات خارج الموازنة المدونة بالعملة الأجنبية إلى عملية إعادة تقييم وذلك بسعر الصرف المعمول به عند تاريخ ختم السنة المحاسبية.

أما سعر الصرف المعتمد في عناصر الأصول والخصوم النقدية وفي تعهدات الصرف بالحاضر ولأجل مضاربي هو معدل سعر الشراء أو البيع بالحاضر أو للأجل.

ويتم تقييم تعهدات الصرف لأجل بسعر الصرف للأجل المتبقي.

ويمثل الفرق المسجل بين "حسابات وضعية الصرف بعد إعادة تقييمها" من جهة و "حسابات مقابل قيمة وضعية الصرف" من جهة أخرى نتيجة الصرف.

6.2- الأصول الثابتة المقدمة للإيجار المالي

تسجل الأصول الثابتة المقدمة للإيجار المالي حسب تكلفة اقتنائها بدون اعتبار الأداء على القيمة المضافة في بند "مستحقات على الحرفاء" مثل القروض العادية الممنوحة للحرفاء.

ينقسم الإيجار بين أصل وفوائد ويقع احتساب الأصل المستخلص على مستحقات الأصول ويسجل قسط الفوائد ضمن المداخل عند تحصيله الفعلي.

7.2- الأصول الثابتة

تسجل الأصول الثابتة المادية حسب تكلفة الاقتناء. ويقع استهلاكها حسب طريقة الأقساط. وتعتمد نسب الاستهلاك التالية

الأصول الثابتة	نسب الاستهلاك
- البناءات	2,5 %
- أثاث ومعدات المكاتب	15%
- معدات وتجهيزات إعلامية	20%
- معدات النقل	20%
- تهيئة وتركيب	15%
- برمجيات إعلامية	33%

• التغييرات

سجلت سنة 2022 تعديلات على مستوى بعض البنود وتنفصل كما يلي:

البيانات	31/12/2022	التعديلات	31/12/2022 معدل
تعهدات التمويل المقدمة للحرفاء	9 147	148 892	158 039

3. الإيضاحات حول القوائم المالية

إيضاح 1: الخزينة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخبزينة العامة للبلاد التونسية

يمثل هذا البند في 2023/12/31 رصيدا بمقدار 14 094 أ.د.ت مقابل 57 716 أ.د.ت في 2022/12/31 مفصلا كما يلي:

البيانات	2023/12/31	2022/12/31
الخبزينة	6 749	6 224
الخبزينة (IBS)	1 632	3 924
البنك المركزي التونسي	1 794	9 096
توظيفات في البنك المركزي التونسي	3 916	38 463
مستحقات أخرى على توظيفات	2	9
المجموع	14 094	57 716

إيضاح 2: مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية

يمثل هذا البند في 2023/12/31 رصيدا بمقدار 315 073 أ.د.ت مقابل 270 481 أ.د.ت في 2022/12/31 تفصيلها كما يلي:

البيانات	2023/12/31	2022/12/31
توظيفات في السوق النقدية	126 500	142 500
بنوك أجنبية	5 766	7 460
توظيفات بنوك أجنبية	157 060	108 263
شركات مالية	25 459	11 125
مستحقات أخرى	288	1 133
المجموع	315 073	270 481

وتنوزع المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية حسب نوعية العملاء كما يلي:

المجموع	شركات ذات صلة	شركات مرتبطة	شركات أخرى	المجموع
توظيفات في السوق النقدية	-	-	126 500	126 500
بنوك أجنبية	2 995	-	2 771	5 766
توظيفات بنوك أجنبية	157 060	-	-	157 060
شركات مالية	-	-	25 459	25 459
مستحقات أخرى	163	-	125	288
المجموع	160 218	-	154 855	315 073

إيضاح 3: مستحقات على الحرفاء

إيضاح 3.1: بلغت جملة المستحقات الصافية على الحرفاء في 2023/12/31 ما قدره 940 214 أ.د.ت مقابل 911 085 أ.د.ت في 2021/12/31 موزعة كما يلي:

البيانات	2023/12/31	2022/12/31
القروض		
- قروض طويلة ومتوسطة الأجل	663 046	579 201
- قروض قصيرة الأجل	550 872	601 033
- قروض للأفراد	85 199	92 031
- قروض الإيجار المالي	17 669	21 332
المجموع الخام	1 316 786	1 293 598
- فوائد و عمولات مستخلصة مسبقا	(4 147)	(3 773)
- فوائد معلقة	(148 916)	(153 022)
- احتياطي المخاطر	(86 977)	(105 442)
- احتياطات إضافية	(109 635)	(97 137)
- مدخرات جماعية	(26 896)	(23 139)
المجموع الصافي	940 214	911 085

إيضاح 2.3: توزيع التعهدات حسب المخاطر

تتوزع تعهدات البنك في 2023/12/31 (بما في ذلك التعهدات خارج الموازنة) حسب ترتيب المخاطر كما يلي:

التعهدات	السنة	الأصول الجارية	ب 1 أصول تستوجب المتابعة	ب 2 أصول استرجاعها غير مضمون	ب 3 أصول شبه ميؤوس من تحصيلها	ب 4 أصول منعدمة	المجموع
التعهدات	2023	923 507	81 035	8 681	18 137	578 551	1 609 910
	2022	636 364	99 402	19 586	40 683	629 925	1 425 960
فوائد معلقة	2023	(166)	(409)	(805)	(3 126)	(144 411)	(148 918)
	2022	(141)	(336)	(2 250)	(4 278)	(146 017)	(153 022)
الفوائد مستحقة مسبقا	2023			(4 146)			(4 146)
	2022			(3 773)			(3 773)
احتياطي المخاطر	2023	(26 896)			(207 196)		(234 092)
	2022	(23 139)			(212 178)		(235 317)

إثر مصادقة مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 2023/11/07 قام البنك بعملية شطب لديون مقدرة بمبلغ 74 951 أدت. وتتكون المحفظة موضوع الشطب أساسا من الديون المصنفة صنف 4 (وهي الديون المتعثرة لأكثر من سنة) وصنف 5 (وهي ديون في طور النزاعات) وهي أيضا محفظة مغطاة بالمخصصات وقدرها 56 181 أدت وبالفوائد المعلقة وقدرها 18 770 أدت. وتهدف عملية الشطب في محفظة الديون سالفة الذكر، لتحسين نسبة الديون المتعثرة.

وقد عمد البنك الى تكوين مخصصات إضافية بمبلغ 26 872 ألف دينار تونسي لتغطية تسارع تدني قيمة بعض الضمانات العقارية.

إيضاح 4: محفظة السندات التجارية:

بلغ رصيد محفظة السندات التجارية 2023/12/31 ما قدره 2 245 ألف دينار تونسي مقابل 5 074 ألف دينار تونسي في 2022/12/31 ويفصل كما يلي:

البيانات	2023/12/31	2022/12/31
سندات التوظيف المتداولة في السوق المالية	2 607	5 386
احتياطي المخاطر / سندات التوظيف المتداولة في السوق المالية	(363)	(312)
الرصيد الصافي	2 245	5 074

إيضاح 5: محفظة الاستثمار:

بلغ رصيد محفظة الاستثمار في 2023/12/31 ما قدره 477 479 ألف دينار تونسي مقابل 340 591 ألف دينار تونسي في 2022/12/31 ويفصل كما يلي:

البيانات	2023/12/31	2022/12/31
سندات المساهمة	2 230	2 246
شهادات مساهمة (الشركة التونسية القطرية للاستخلاص)	6 000	6 000
رقاع الخزينة وسندات توظيف	465 815	332 633
مستحقات أخرى / رقاغ الخزينة و سندات توظيف	5 376	1 653
مستحقات بعنوان مرائب بصدد التوزيع	10	10
احتياطي المخاطر /سندات المساهمة	(1 952)	(1 952)
الرصيد الصافي	477 479	340 591

وتفصل سندات المساهمة المتعلقة بشركات فرعية أو شريكة كما يلي:

الشركة	القطاع	نسبة المراقبة	مساهمة البنك
الشركة التونسية القطرية للاستخلاص (TQR)	المالي	%100	300
الشركة المالية التونسية القطرية- سيكاف (TQF)	المالي	%100	500
المجموع			800

وتنوزع محفظة الاستثمار حسب نوعية العملاء كما يلي:

البيانات	شركات ذات صلة	شركات مرتبطة	شركات أخرى	المجموع
سندات المساهمة	800	-	1 430	2 230
شهادات مساهمة (الشركة التونسية القطرية للاستخلاص)	6 000	-	-	6 000
رقاع الخزينة وسندات توظيف	-	-	465 815	465 815
مستحقات أخرى / رقاغ الخزينة وسندات توظيف	-	-	5 376	5 376
مستحقات بعنوان مرائب بصدد التوزيع	-	-	10	10
احتياطي المخاطر /سندات المساهمة	(678)	-	(1 274)	(1 952)
المجموع	6 122	-	471 357	477 479

وتتلخص العمليّات المسجّلة خلال السنة على مستوى رقاغ الخزينة وسندات التوظيف كما يلي:

الرصيد الخام في أوّل الفترة	332 633
اقتناءات السنة	667 478
الغاء السنة	(536 383)
استهلاكات من مبلغ خصم على رقاغ الخزينة	2 088
الرصيد الخام في آخر الفترة	465 815

إيضاح 6: الأصول الثابتة:

بلغت جملة الأصول الثابتة الصافية في 2023/12/31 ما قدره 18 648 ألف دينار تونسي مقابل 20 174 ألف دينار تونسي في 2022/12/31. وتتلخص العمليّات المسجّلة خلال السنة على حساب الأصول الثابتة كما يلي:

المجموع	معدات النقل	برمجيات إعلامية	معدات إعلامية	معدات وتجهيزات	تهينة وتركيب	العقارات	البيانات
54 680	491	6 470	7 713	3 806	21 128	15 072	الرصيد الخام للأصول في آخر الفترة (2022-12-31)
1 478	-	717	367	45	349	-	اقتناءات السنة
(895)	-	(796)	(99)	-	-	-	تعديلات
(1 559)	-	-	-	-	(1 559)	-	الغاءات
53 704	491	6 391	7 981	3 852	19 918	15 072	الرصيد الخام للأصول في آخر الفترة (2023-12-31)
(34 507)	(459)	(2 267)	(5 154)	(3 223)	(18 806)	(4 597)	الرصيد الخام للاستهلاكات في آخر الفترة (2022-12-31)
(2 108)	(11)	(231)	(835)	(95)	(586)	(351)	الاستهلاكات
1 559	-	-	-	-	1 559	-	الغاءات
35 056	(469)	(2 498)	(5 989)	(3 318)	(17 833)	(4 949)	الرصيد الخام للاستهلاكات في آخر الفترة (2023-12-31)
18 648	21	3 893	1 992	534	2 085	10 124	الرصيد الصافي للأصول في آخر الفترة (2023-12-31)

إيضاح 7: أصول أخرى

بلغ قائم بند الأصول الأخرى في 2023/12/31 ما قيمته 59 726 ألف دينار تونسي مقابل 53 883 ألف دينار تونسي في 2022/12/31 ويفصل كما يلي:

البيانات	2023/12/31	2022/12/31
دائنون مختلفون	2 378	1 622
قروض للموظفين	50 564	44 938
دائنون مختلفون شركة الإعادة التونسية للتأمين	460	-
حسابات تسوية مرتبطة بالمقاصة	5 031	4 951
مستحقات محملة على الدولة	1 294	2 372
المجموع	59 727	53 883

إيضاح 8: ودائع وأموال البنك المركزي:

لم يتضمن بند ودائع وأموال البنك المركزي أي رصيد في 2023/12/31

إيضاح 9: ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية

يمثل هذا البند في 2023/12/31 رسيدا بمقدار 41 074 ألف دينار تونسي مقابل 45 452 ألف دينار تونسي في 2022/12/31 ويفصل كما يلي:

البيانات	2023/12/31	2022/12/31
ودائع المؤسسات المالية	30 515	27 459
ودائع البنوك الأجنبية	9 013	2 940
ديون مرتبطة	1 546	1 189
افتراضات من السوق النقدية	-	13 865
المجموع	41 074	45 452

تتوزع ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية حسب نوعية العملاء كما يلي:

البيانات	شركات ذات صلة	شركات مرتبطة	شركات أخرى	المجموع
البنوك الأجنبية	8 503	-	510	9 013
المؤسسات المالية	-	-	30 515	30 515
ديون مرتبطة	-	-	1 546	1 546
المجموع	8 503	-	32 571	41 074

إيضاح 10: ودائع الحرفاء

يمثل هذا البند في 2023/12/31 رصييدا بمقدار 1 351 147 ألف دينار تونسي مقابل 1 203 071 ألف دينار تونسي في 2022/12/31 ويفصل كما يلي:

البيانات	2023/12/31	2022/12/31
ودائع تحت الطلب	337 990	347 592
ودائع لأجل	618 223	546 991
حسابات ادخار	129 970	116 122
شهادات إيداع	225 500	160 000
ديون مرتبطة بالودائع	12 067	3 829
مستحقات أخرى للحرفاء	27 397	28 537
المجموع	1 351 147	1 203 071

وتتوزع ودائع وأموال الحرفاء حسب نوعية العملاء كما يلي:

البيانات	شركات ذات صلة	شركات مرتبطة	شركات أخرى	المجموع
ودائع تحت الطلب	2 326	-	335 664	337 990
ودائع لأجل	4 000	-	614 223	618 223
حسابات ادخار	-	-	129 970	129 970
شهادات إيداع	-	-	225 500	225 500
ديون مرتبطة بالودائع	-	-	12 067	12 067
مستحقات أخرى للحرفاء	117	-	27 280	27 397
المجموع	6 443	-	1 344 704	1 351 147

إيضاح 11: اقتراضات وموارد خاصة

بلغ رصييد هذا البند 36 270 ألف دينار تونسي في 31/12/2023 مقابل 136 227 ألف دينار تونسي في 31/12/2022 ويتوزع كما يلي:

البيانات	2023/12/31	2022/12/31
اقتراضات من بنك قطر الوطني - الدوحة	34 410	103 230
الخط الإيطالي	1 826	2 429
اقتراضات من البنك الأوروبي لإعادة البناء و التنمية	-	30 171
ديون مرتبطة بالإقتراضات	33	397
المجموع	36 270	136 227

تتوزع اقتراضات وموارد خاصة حسب نوعية العملاء كما يلي:

المجموع	شركات أخرى	شركات مرتبطة	شركات ذات صلة	البيانات
34 410	-	-	34 410	اقتراضات من بنك قطر الوطني - الدوحة
1 826	1 826	-	-	الخط الإيطالي
-	-	-	-	اقتراضات من البنك الأوروبي لإعادة البناء و التنمية
33	23	-	10	ديون مرتبطة بالإقتراضات
36 270	1 849	-	34 420	المجموع

وتتلخص العمليات المسجلة خلال السنة على مستوى اقتراضات وموارد خاصة كما يلي:

البيانات	الخط الإيطالي	بنك قطر الوطني - الدوحة	اقتراضات من البنك الأوروبي لإعادة البناء و التنمية
الرصيد الخام في أول الفترة	2 429	103 230	30 171
اقتراضات السنة	-	-	-
تسديد اقتراضات السنة	(603)	(68 820)	(30 171)
الرصيد الخام في آخر الفترة	1 826	34 410	-

إيضاح 12: خصوم أخرى

يمثل هذا البند رصيذا في 2023/12/31 بمقدار 71 857 ألف دينار تونسي مقابل 60 739 ألف دينار تونسي في 2022/12/31 ويفصل كما يلي:

البيانات	2023/12/31	2022/12/31
أعباء اجتماعية وجبائية	7 002	7 387
حسابات للتسوية	17 200	11 682
مديون مختلفون	11 884	10 013
مديون مختلفون / حسابات تسوية مرتبطة بالمقاصة	11 543	8 817
مديون مختلفون شركة إعادة التونسية للتأمين	-	1 052
إحتياطي على مخاطر أخرى	24 228	21 788
المجموع	71 857	60 739

إيضاح 13: الأموال الذاتية

بلغت الأموال الذاتية في 2023/12/31 ما قدره 327 133 ألف دينار تونسي مقابل 146 512 ألف دينار تونسي في 2022/12/31.

البيانات	الرصيد في 2022/12/31	تخصيص النتيجة 2022	تخفيض في رأس المال	ترفيح في رأس المال	تيجة السنة المحاسبية	الرصيد في 2023/12/31
رأس المال المكتتب	394 000	-	-	250 000	-	644 000
احتياطيات أخرى	-	-	-	-	-	-
احتياطيات قانونية	647	-	-	-	-	647
مبلغ مرحل من جديد	(105 200)	(142 935)	-	-	-	(248 135)
نتيجة الفترة	(142 935)	142 935	-	-	(69 379)	(69 379)
المجموع	146 512	-	-	250 000	(69 379)	327 133

قام البنك خلال سنة 2023 بالترفيح في رأس ماله بمبلغ قدره 250 000 أدت طبقا لقرار الجلسة العامة الخارفة للعادة المنعقدة في 2 فيفري 2023

إيضاح 14: تعهدات التمويل المقدمة للحرفاء

بلغت تعهدات التمويل المقدمة للحرفاء في 2023/12/31 ما قدره 178 302 ألف دينار تونسي وتتعلق بالمبالغ غير المستعملة بعنوان القروض متوسطة وقصيرة الأجل مقابل 158 039 ألف دينار تونسي في 2022/12/31.

إيضاح 15: ضمانات مقبولة من المؤسسات البنكية والمالية

يمثل هذا البند الضمان البنكي الذي منحه البنك الأم والضمانات المقبولة من الشركة التونسية للضمان وقد بلغ في 2023/12/31 ما قدره 29 052 ألف دينار تونسي مقابل 64 076 ألف دينار تونسي في 31/12/2022.

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
الشركة التونسية للضمان و شركات التأمين	20 273	20 448
الضمان البنكي الذي منحه البنك الأم لفائدة البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية	8 779	28 120
الضمان البنكي الذي منحه البنك الأم لتغطية المخاطر	-	15 508
المجموع	29 052	64 076

إيضاح 16: ضمانات مقبولة من الحرفاء

يمثل هذا البند الضمانات العينية والمالية المدققة على القروض المصنفة وبلغت الضمانات المقبولة من الحرفاء في 2023/12/31 ما قدره 596 659 ألف دينار تونسي مقابل 582 351 ألف دينار تونسي في 2022/12/31. ويتوزع كما يلي:

البيانات	2023/12/31	2022/12/31
الضمانات العينية	554 817	539 114
ودائع لأجل وحسابات ادخار مخصصة	38 613	35 958
مستحقات أخرى للحرفاء مخصصة	3 228	7 279
المجموع	596 659	582 351

إيضاح 17: فوائد دائنة ومداخل مماثلة

بلغ هذا البند في 2023/12/31 ما قدره 103 334 ألف دينار تونسي مقابل 77 761 ألف دينار تونسي في 2022/12/31 ويتوزع كما يلي:

البيانات	2023/12/31	2022/12/31
فوائد التوظيف	17 757	17 141
فوائد على القروض الطويلة ومتوسطة الأجل	46 489	25 640
فوائد على القروض الطويلة ومتوسطة الأجل للأفراد	10 138	9 510
فوائد على القروض قصيرة الأجل وقروض التمويل المسبق	14 479	12 796
فوائد عمليات الإسقاط	6 997	3 687
فوائد حسابات جارية	4 842	5 631
عمولات على قروض مستنديه	1 077	1 165
عمولات على كفالات و ضمانات	735	1 065
عمولات التعهدات	55	18
فوائد قروض الإيجار المالي	765	1 108
المجموع	103 334	77 761

إيضاح 18: عمولات قارة دائنة

بلغ الرصيد المتعلق بعمولات دائنة في 2023/12/31 ما قدره 9 315 ألف دينار تونسي مقابل 9 011 ألف دينار تونسي في 2022/12/31 ويوزع كما يلي:

البيانات	2023/12/31	2022/12/31
عمولات على حسابات جارية	1 172	1 046
عمولات على شيكات تحويلات كمبيالات وعمولات اخرى	2 958	3 289
عمولات التصرف على القروض الطويلة ومتوسطة الأجل	3 530	3 292
عمولات على نقديات	1 080	1 148
عمولات على عمليات مالية	182	173
عمولات على التعهدات بالإمضاء	393	63
المجموع	9 315	9 011

إيضاح 19: أرباح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية

بلغ الرصيد المتعلق بأرباح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية في 2023/12/31 ما قدره 6 873 ألف دينار تونسي مقابل 11 048 ألف دينار تونسي في 2022/12/31 ويوزع كما يلي:

البيانات	2023/12/31	2022/12/31
أرباح صافية متعلقة بمحفظة السندات التجارية	337	327
حصص أرباح موزعة	91	270
مخصصات السنة / سندات التوظيف المتداولة في السوق المالية	(51)	28
ارباح على تفويطات سندات التوظيف المتداولة في السوق المالية	297	72
خسارة على تفويطات سندات التوظيف المتداولة في السوق المالية	-	(43)
أرباح صافية من عمليات مالية	6 536	10 721
أرباح صافية على عمليات الصرف	6 462	10 721
أرباح صافية على عمليات SWAP	74	-
المجموع	6 873	11 048

إيضاح 20: مداخيل محفظة الاستثمار

بلغت مداخيل محفظة الاستثمار في 2023/12/31 ما قدره 35 722 ألف دينار تونسي مقابل 28 242 ألف دينار تونسي في 2022/12/31

إيضاح 21: فوائد مدينة وأعباء مماثلة

بلغت جملة الفوائد المدينة والأعباء المماثلة في 2023/12/ 31 ما قدره 96 547 ألف دينار تونسي مقابل 86 193 ألف دينار تونسي في 2022/12/31 وتوزع كما يلي:

البيانات	2023/12/31	2022/12/31
فوائد على اقتراضات من السوق النقدية	(3 264)	(5 030)
عمولة على تغطية مخاطر الصرف	(5 969)	(12 734)
فوائد على اقتراضات أجنبية	(6 769)	(5 457)
فوائد على إبداعات الحرفاء	(80 544)	(62 972)
المجموع	(96 547)	(86 193)

إيضاح 22: مخصصات احتياطي المخاطر ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم

بلغ رصيد هذا البند في 2023/12/31 ما قدره 52 937 ألف دينار تونسي مقابل 114 350 ألف دينار تونسي في 2022/12/31 ويتوزع كما يلي:

البيانات	2023/12/31	2022/12/31
مخصصات السنة على القروض	(10 605)	(48 881)
مخصصات صافية بعنوان مدخرات اضافية	(52 558)	(72 525)
مدخرات عامة	(3 757)	(4 320)
استرجاع مخصصات السنة على القروض المشكوك فيها	10 798	10 143
خسائر نتيجة لشطب قروض معدومة	(56 181)	(51 450)
استرجاع مخصصات على شطب قروض	56 181	51 450
خسائر على قروض ملغاة مغطاة بالمخصصات	(1 156)	(230)
استرجاع مخصصات على قروض ملغاة	1 156	230
استخلاصات على قروض مشطوبة	3 484	1 451
خسائر على قروض ملغاة غير مغطاة بالمخصصات	(614)	(158)
مخصصات صافية على أصول أخرى	124	161
مخصصات احتياطية على المخاطر والمصرفيات	(579)	(250)
استرجاع مخصصات احتياطية على المخاطر والمصرفيات	772	30
المجموع	(52 937)	(114 350)

إيضاح 23: مصاريف الأعوان

سجّل هذا البند في 2023/12/31 مصاريف بمبلغ 46 079 ألف دينار تونسي مقابل 40 356 ألف دينار تونسي في 2022/12/31 ويتوزع كما يلي:

البيانات	2023/12/31	2022/12/31
جرايات	(34 139)	(30 250)
أعباء اجتماعية و جبائية	(9 659)	(7 959)
مستحقات أخرى	(1 272)	(1 047)
مستحقات العطل السنوية	(276)	(155)
مخصصات على احوالة على تقاعد	(733)	(945)
المجموع	(46 079)	(40 356)

إيضاح 24: تكاليف الاستغلال العامة

سجّل هذا البند في 2023/12/31 تكاليف بمبلغ 23 897 ألف دينار تونسي مقابل 22 973 ألف دينار تونسي في 2022/12/31 ويتوزع كما يلي:

البيانات	2023/12/31	2022/12/31
كراء الفروع	(1 757)	(1 889)
مصاريف الهدايا والاستقبالات	(363)	(368)
مصاريف التدريب المهني	(512)	(512)
اشتراكات نظام المواصلات	(9 383)	(8 551)
مصاريف النشر والإشهار	(1 808)	(2 076)
تأمينات المقر الرئيسي والفروع	(135)	(140)
تأمينات أخرى صندوق ضمان الودائع البنكية	(2 971)	(2 882)
مكافآت وأتعاب	(3 689)	(3 571)
صيانة وتصليح	(1 460)	(1 389)
لوازم المكاتب والمطبوعات	(888)	(883)
مصاريف أخرى	(930)	(713)
المجموع	(23 897)	(22 973)

إيضاح 25 : الأداء على الأرباح

يخضع البنك للضريبة على الشركات بنسبة القانون العام أي 35 % على الربح الخاضع للضريبة. إضافة الى المساهمة الاجتماعية التضامنية بنسبة 4%.

مبلغ الأداء لسنة 2023 هو المبلغ الأدنى القانوني (وفقا للقانون عدد 106 لسنة 2005 والمؤرخ في 19 ديسمبر 2005) وبلغ 363 ألف دينار تونسي مقابل 337 ألف دينار تونسي في 2022/12/31.

كما تجدر الإشارة الى ان النتيجة الجبائية بعنوان سنة 2023 المقدرة بمبلغ 456 262 ألف دينار تتكون من استهلاكات مؤجلة بما قدره 54 107 ألف دينار وخسائر مؤجلة بما قدره 402 154 ألف دينار.

وتتبين النتيجة الجبائية كما يلي:

السنة	خسائر مؤجلة	استهلاكات مؤجلة
2017	-	(34 325)
2018	-	(4 101)
2019	(30 511)	(3 953)
2020	(99 343)	(3 786)
2021	(88 583)	(3 327)
2022	(129 807)	(2 508)
2023	(53 910)	(2 107)
المجموع	(402 154)	(54 107)

و تجدر الاشارة أن البنك يخضع حاليا إلى مراجعة جبائية معمقة تشمل مختلف الضرائب والأداءات بعنوان سنوات 2019 و 2020، و لم يتم تبليغ البنك بنتائج المراجعة الجبائية.

إيضاح 26: النتيجة للسهم الواحد

سجّلت النتيجة للسهم الواحد في 2023/12/31، مبلغ (1.197) دينار تونسي مقابل (4.269) دينار تونسي في 2022/12/31.

البيانات	2023/12/31	2022/12/31
- النتيجة الصافية في نهاية السنة دينار تونسي	(69 378 957)	(142 935 115)
- عدد الأسهم (المتوسط)	57 961 644	33 482 192
- النتيجة للسهم الواحد دينار تونسي	(1.197)	(4.269)

إيضاح 27: السيولة و ما يعادل السيولة

تبلغ السيولة و ما يعادل السيولة 2023/12/31 ما قدره 294 405 ألف دينار تونسي مقابل 232 124 ألف دينار تونسي في 31/12/2021 وتحتوي على العناصر التالية:

البيانات	2023/12/31	2022/12/31
الخبزينة	8 381	10 148
البنك المركزي التونسي	1 794	9 096
بنوك أجنبية	5 766	7 460
توظيفات في سوق النقدية	126 500	142 500
توظيفات في البنك المركزي التونسي	3 916	38 463
توظيفات بنوك الأجنبية	157 060	108 263
افتراضات من السوق النقدية	-	(13 865)
البنك المركزي التونسي	-	(67 000)
البنوك الأجنبية	(9 013)	(2 940)
المجموع	294 405	232 124

العمليات مع الأطراف المرتبطة:

العمليات المنجزة مع الشركة التونسية القطرية للاستخلاص

- قامت الشركة التونسية القطرية للاستخلاص خلال سنة 2023 بعمليات توظيف لأجل لدى بنك قطر الوطني تونس والتي تتراوح مدتها بين 90 و 360 يوما. بلغت عمليات توظيف في 31 ديسمبر 2023 قيمة 4 000 ألف دينار تونسي . وقد نتج عنها فوائد بقيمة 416 ألف دينار تونسي باعتبار الخصوم في نهاية السنة التي بلغت 68 ألف دينار تونسي.
- اتفاقية قرض بين الشركة التونسية القطرية للاستخلاص وبنك قطر الوطني تونس بتاريخ 2015/12/01 بمبلغ 11.000 ألف دينار تونسي لتتمة ثمن اقتناء محفظة ائتمانية بنسبة فائدة 4.55 % ونتاج عنها فوائد بقيمة 330 ألف دينار تونسي خلال سنة 2023، بلغ قائم القرض في 31 ديسمبر 2023 6 600 الف دينار
- اكتتاب بنك قطر الوطني تونس في شهادات مساهمة اصدرت من الشركة التونسية القطرية للاستخلاص بتاريخ 2015/12/01 بمبلغ 6.000 ألف دينار تونسي لتتمة ثمن اقتناء محفظة ائتمانية ونتاج عنها فوائد بقيمة 481 ألف دينار تونسي خلال سنة 2023.
- وقرّ بنك قطر الوطني تونس لفائدة الشركة التونسية القطرية للاستخلاص مقرّ رئيسي لها بدون مقابل.
- عقد استخلاص ديون وتمثيل قانوني بين الشركة التونسية القطرية للاستخلاص وبنك قطر الوطني تونس بتاريخ 2022/03/21 بنسبة 5 % على مبلغ الاستخلاص ونتاج عنها عمولات بقيمة 222 ألف دينار تونسي خلال سنة 2023.

العمليات المنجزة مع البنك الأم:

- قام بنك قطر الوطني الدوحة في 2019/06/24 بإعادة هيكلة القروض قصيرة المدى الى قرض متوسط الأجل بقيمة 120 مليون دولار أمريكي على مدى 5 سنوات. وبلغت الأعباء المالية لهذا القرض سنة 2023، ما قدره 1 914 ألف دولار أمريكي باعتبار الخصوم في نهاية السنة التي

بلغت 10 ألف دولار فيما بلغ قائم هذا القرض في 31 ديسمبر 2023 ما قدره 12 مليون دولار أمريكي.

- قدم بنك قطر الوطني الدوحة ضمان بنكي، لتغطية القرض الممنوح من المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، مقابل نسبة فائدة تساوي 0,75 % وبلغت العمولات الناتجة عن هذا الضمان 98 ألف دينار تونسي خلال سنة 2023.

- قام بنك قطر الوطني الدوحة بفتح حساب جاري بنسبة فائدة تساوي 0,5 % وبلغ قائم هذا الحساب في 31 ديسمبر 2023 مبلغا قدره 1 474 ألف دولار أمريكي وقد بلغت الفوائد الناتجة عن هذا الحساب خلال سنة 2023 مبلغا قدره 6.7 ألف دولار أمريكي.

- قام بنك قطر الوطني تونس بعمليات توظيف بالعملة الصعبة ونتج عنها فوائد بمبلغ قدره 3 214 ألف دينار تونسي و تتوزع عمليات التوظيف حسب العملة كما يلي :

مجموع الفوائد بالآلاف الدينارات	نسبة فائدة عمليات توظيف		العملة
	نسبة الفائدة القصوى	نسبة الفائدة الدنيا	
716	5.85	3.75	الدولار الأمريكي
2 402	4	1.15	اليورو
25	5.05	4	الريال القطري
70	5.3	4.25	الجنيه الإسترليني
1	1.7	1.5	الفرنك السويسري
3 214			المجموع

- وقد بلغ قائم عمليات التوظيف بالعملة الصعبة التي قام بها بنك قطر الوطني تونس لدى البنك الأم في 2023/12/31 ما يقابل 157 060 ألف دينار تونسي

- بلغت جملة المصاريف المسجلة في حسابات بنك قطر الوطني تونس بعنوان الدعم التقني والاستشارات المقدمة من قبل بنك قطر الوطني الدوحة، خلال سنة 2023 مبلغا قيمته 4 950 ألف دينار تونسي باعتبار الخصوم المتعلقة بها والتي بلغت في نهاية السنة 2 617 ألف دينار و دون احتساب الأداءات المتعلقة بها والتي تحملها بنك قطر الوطني تونس.

- تحصل بنك قطر الوطني تونس على ضمان صادر من البنك الأم في 2023/08/17 يشمل حرفاء بمبلغ قدره 8.779 ألف دينار تونسي وذلك من دون فوائد. الضمانات البنكية المبرمة.

الأحداث ما بعد توقيف القوائم المالية:

- تم اعتماد هذه القوائم المالية من قبل مجلس إدارة البنك المنعقد في 28 فيفري 2024، بالتالي فإنها لم تأخذ بعين الاعتبار الأحداث القائمة بعد هذا التاريخ.

توزيع التعهدات حسب القطاعات:

تتوزع التعهدات حسب القطاعات بين القروض والمساهمات كما يلي:

القروض	مساهمات	القطاعات
57 705	643	قطاع البعث العقاري
176 855	1 041	قطاع الخدمات
51 459	374	القطاع السياحي
733 304	188	القطاع الصناعي
33 446	-	القطاع الفلاحي
467 656	-	قطاع التجارة
168 510	-	قروض للأفراد
1 688 934	2 246	المجموع

توزيع الأصول والخصوم والأموال الذاتية حسب الفترة المتبقية

مجموع	أقل من	من 3 أشهر	من 6 أشهر	من سنة	من 2 سنوات	من 5 سنوات	أكثر من	
	3 أشهر	إلى 6 أشهر	إلى سنة	إلى 2 سنوات	إلى 5 سنوات	إلى 7 سنوات	7 سنوات	
14 094	-	-	-	-	-	-	-	- الخزينة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخبزينة العامة للبلاد التونسية
315 073	262 085	2 479	11 600	25 242	13 667	-	-	- مستحقات على مؤسسات بنكية
940 214	206 229	61 150	65 713	110 109	220 287	14 983	261 743	- مستحقات على الحرفاء
2 245	-	-	2 245	-	-	-	-	- محفظة السندات التجارية
477 479	215 566	6 581	10 715	55 684	188 644	-	289	- محفظة الاستثمار
18 648	-	-	-	-	-	-	18 648	- أصول ثابتة
59 727	9 587	1 902	4 040	5 264	12 154	5 223	21 557	- أصول أخرى
1 827 480	707 561	72 112	94 313	196 299	434 752	20 206	302 237	مجموع الأصول
-	-	-	-	-	-	-	-	- ودائع وأموال البنك المركزي
41 074	19 650	21 424	-	-	-	-	-	- ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية
1 351 146	1 007 865	97 452	171 801	20 332	53 322	-	374	- ودائع وأموال الحرفاء
36 270	17 236	17 509	302	603	620	-	-	- اقتراضات وموارد خصوصية
71 857	42 934	943	3 751	-	-	-	24 229	- خصوم أخرى
327 133	-	-	-	-	-	-	327 133	- الأموال الذاتية
1 827 480	1 087 685	137 328	175 854	20 935	53 942	-	351 736	مجموع الخصوم والأموال الذاتية

التقرير العام لمراقبي الحسابات
حول القوائم المالية المختومة
في 31 ديسمبر 2023

حضرات السيدات والسادة المساهمين في
بنك قطر الوطني تونس

1. التقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

تنفيذا للمهمة التي أسندتها لنا الجمعية العمومية، قمنا بتدقيق البيانات المالية، المرافقة لهذا التقرير، لبنك قطر الوطني تونس، والتي تشمل بيان المركز المالي وجدول التعهدات خارج الموازنة كما في 31 ديسمبر 2023، وقائمة النتائج وبيان التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات المرفقة، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

تبرز هذه البيانات المالية مجموع أموال ذاتية بقيمة 327.133 ألف دينار تونسي باعتبار خسارة السنة التي بلغت 69.379 ألف دينار تونسي.

وفي رأينا، فإن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي وجدول التعهدات خارج الموازنة لبنك قطر الوطني تونس كما في 31 ديسمبر 2023، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لنظام المحاسبة للمؤسسات المعتمد بتونس.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بالبلاد التونسية. ويرد لاحقاً في هذا التقرير ضمن فقرة "مسؤولية المدققين حول تدقيق البيانات المالية" بياناً لمسؤولياتنا وفقاً لهاته المعايير. نحن مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة المعتمدة بتونس ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

فقرة ملاحظات :

- نود لفت الانتباه إلى الإيضاح عدد 2.3 « توزيع التعهدات حسب المخاطر » الذي يشير إلى أن البنك احتسب مخصصات إضافية في 2023/12/31 قدرها 26 872 ألف دينار تونسي لتعكس خصم إضافي على قيمة بعض الضمانات منها 16 789 ألف دينار متعلقة بالديون المشطوبة.
- كما نود لفت الانتباه إلى الإيضاح عدد 25 « الأداء على الأرباح » الذي يشير إلى أن البنك يخضع حالياً إلى مراجعة جبائية معمقة شملت مختلف الضرائب والأداءات بعنوان سنوات 2019 و 2020، و لم يتم تبليغ البنك بنتائج هاته المراجعة الجبائية إلى حين إصدار تقريرنا.

لا يحتوي رأينا حول القوائم المالية تحفظات بخصوص هاته الملاحظات.

تقرير مجلس الإدارة حول التصرف

ان تقرير التصرف هو من مسؤولية مجلس الإدارة.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يشمل تقرير التصرف المعد من طرف مجلس الإدارة، ونحن لا نبدي أي تأكيد عليه بأي شكل من الأشكال.

طبقاً لأحكام الفصل 266 من مجلة الشركات التجارية، تقتصر مسؤوليتنا في التحقق من دقة المعلومات حول حسابات البنك المضمنة بتقرير مجلس الإدارة بالرجوع إلى البيانات الواردة بالقوائم المالية. وفي هذا الصدد، تتمثل أشغالنا في قراءة تقرير التصرف ومن ثم القيام بتقييم ما إذا كان هناك تعارض جوهري بينه وبين البيانات المالية أو المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى. إذا استنتجنا استناداً على العمل الذي قمنا به على أن هناك أخطاء جوهرية، فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا.

هذا وليس لدينا ما يجب ذكره والابلاغ عنه في هذا الصدد.

مسؤولية الإدارة والقائمين على الحوكمة حول البيانات المالية

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً لنظام المحاسبة للمؤسسات المعتمد بتونس وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لتمكينها من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقدير قدرة البنك على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بمقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام البقاء كأساس محاسبي إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية البنك أو إيقاف عملياته، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يقع على عاتق مجلس الإدارة مراقبة عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤولية المدققين حول تدقيق البيانات المالية

تتلخص اهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضمانا بأن التدقيق الذي يتم وفقا لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بالبلاد التونسية سيكشف دائما عن خطأ جوهرية ان وجد. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن احتيال أو خطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر تلك الأخطاء، إفرادا أو إجمالا، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من أعمال التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بالبلاد التونسية، إننا نمارس التقدير المهني ونتبع مبدأ الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من خطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، حيث قد ينطوي الاحتيال على تواطؤ أو تزوير، أو حذف متعمد أو إفادات مضللة، أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تكوين فهم حول ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستنادا إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهرية يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول قدرة البنك على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خلصنا الي وجود عدم يقين جوهرية، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ هذا التقرير. ومن الممكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع البنك للتوقف عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض الشامل وهيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك المعلومات الواردة في الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضا عادلا.

إننا نتواصل مع الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها والنقاط المهمة التي برزت أثناء أعمال التدقيق بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في الرقابة الداخلية.

II. تقرير حول الفحوصات الخصوصية

في نطاق مهمتنا القانونية لمراجعة الحسابات قمنا بالفحوصات التي تنص عليها المعايير المنشورة من قبل هيئة الخبراء المحاسبين التونسية والقوانين المعمول بها في هذا الشأن.

فعالية نظام الرقابة الداخلي

طبقا لأحكام الفصل 3 من قانون 117- 94 بتاريخ 14 نوفمبر 1994 كما نصح بقانون 2005- 96 بتاريخ 18 أكتوبر 2005، ولأحكام الفصل 266 من مجلة الشركات التجارية، قمنا بتقييم عام لفعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك. وفي هذا الصدد، نذكر بأن مسؤولية تصميم واعداد نظام الرقابة الداخلية وكذلك الرصد الدوري لفعاليتيه وكفاءته تقع على عاتق الإدارة ومجلس الإدارة.

واستنادا إلى مراجعتنا لم نعثر على نقائص جوهرية من شأنها التأثير على رأينا حول القوائم المالية كما هو أعلاه.

وقد وافينا إدارة البنك بتقرير حول النقائص التي تم رفعها.

مطابقة حسابات صيانة الأوراق المالية للأنظمة المعمول بها

عملا بأحكام المادة 19 من المرسوم رقم 2728 لسنة 2001، قمنا بالتحقق بشأن مطابقة مسك حسابات الأوراق المالية الصادرة عن البنك للأحكام الجاري بها العمل.

تقع مسؤولية ضمان الالتزام بمتطلبات هذه اللوائح على عاتق الإدارة ومجلس الإدارة.

واستنادا إلى الإجراءات التي اعتبرناها ضرورية، ليس لنا أي ملاحظة حول احترام البنك للأحكام المتعلقة بمسك حسابات الأوراق المالية الجاري بها العمل.

تونس في 18 مارس 2024

مراقبي الحسابات

ORGA AUDIT

منعم بن أحمد

CABINET CMC

شريف بن زينة

التقرير الخاص لمراقبي الحسابات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

حضرات السيدات والسادة المساهمين في بنك قطر الوطني تونس

بصفتنا مراقبي حسابات البنك وعملا بأحكام الفصل 62 من القانون رقم 48-2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية والفصل 200 وما يليه والفصل 475 من مجلة الشركات التجارية، نتشرف بإعلامكم فيما يلي بالاتفاقيات المتقنة.

تتخصر مسؤوليتنا في التأكد من مدى احترام الإجراءات القانونية للترخيص والمصادقة على هذه الاتفاقيات وعلى سلامة طريقة ادراجها في القوائم المالية. وليس من مشمولاتنا البحث بصفة خاصة وبطريقة موسعة على وجود مثل هذه الاتفاقيات والعمليات بل نتحصر مهمتنا في اعلامكم بأهم خصوصيات هذه الاتفاقيات والعمليات وانعكاساتها دون الوقوف على مدى جدواها وصحتها وذلك على أساس المعلومات التي تم اشعارنا بها او التي تعرضنا اليها عن طريق إجراءات التدقيق. ويعود اليكم تقييم جدوى ابرام هذه الاتفاقيات وانجاز هذه العمليات قصد المصادقة عليها.

أ-الاتفاقيات والعمليات المبرمة خلال هذه السنة المالية:

لم يتم اشعارنا بالعمليات مبرمة خلال سنة 2023 التي من شأنها أن تدخل في نطاق الفصول المذكورة أعلاه.

ب-العمليات المنجزة والمتعلقة باتفاقيات مبرمة سابقا:

العمليات المنجزة مع البنك الأم:

- قام بنك قطر الوطني الدوحة في 2019/06/24 بإعادة هيكلة القروض قصيرة المدى الى قرض متوسط الأجل بقيمة 120 مليون دولار أمريكي على مدى 5 سنوات. وبلغت الأعباء المالية لهذا القرض سنة 2023، ما قدره 1 914 ألف دولار أمريكي باعتبار الخصوم في نهاية السنة التي بلغت 10 ألف دولار فيما بلغ قائم هذا القرض في 31 ديسمبر 2023 ما قدره 12 مليون دولار أمريكي.
- قدم بنك قطر الوطني الدوحة ضمان بنكي، لتغطية القرض الممنوح من المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، مقابل نسبة فائدة تساوي 0,75 % وبلغت العمولات الناتجة عن هذا الضمان 98 ألف دينار تونسي خلال سنة 2023.
- قام بنك قطر الوطني الدوحة بفتح حساب جاري بنسبة فائدة تساوي 0,5 % وبلغ قائم هذا الحساب في 31 ديسمبر 2023 مبلغا قدره 1 474 ألف دولار أمريكي وقد بلغت الفوائد الناتجة عن هذا الحساب خلال سنة 2023 مبلغا قدره 6.7 ألف دولار أمريكي.

- قام بنك قطر الوطني تونس بعمليات توظيف بالعملة الصعبة ونتج عنها فوائد بمبلغ قدره 3 214 ألف دينار تونسي و تتوزع عمليات التوظيف حسب العملة كما يلي :

مجموع الفوائد بالآلاف الدينارات	نسبة فائدة عمليات توظيف		العملة
	نسبة الفائدة القصوى	نسبة الفائدة الدنيا	
716	5.85	3.75	الدولار الأمريكي
2 402	4	1.15	اليورو
25	5.05	4	الريال القطري
70	5.3	4.25	الجنيه الإسترليني
1	1.7	1.5	الفرنك السويسري
3 214			المجموع

- وقد بلغ قائم عمليات التوظيف بالعملة الصعبة التي قام بها بنك قطر الوطني تونس لدى البنك الأم في 2023/12/31 ما يقابل 157 060 ألف دينار تونسي.
- بلغت جملة المصاريف المسجلة في حسابات بنك قطر الوطني تونس بعنوان الدعم التقني والاستشارات المقدمة من قبل بنك قطر الوطني الدوحة، خلال سنة 2023 مبلغا قيمته 4 950 ألف دينار تونسي باعتبار الخصوم المتعلقة بها والتي بلغت في نهاية السنة 2 617 ألف دينار و دون احتساب الأديان المتعلقة بها والتي تحملها بنك قطر الوطني تونس.
- تحصل بنك قطر الوطني تونس على ضمان صادر من البنك الأم في 2023/08/17 يشمل حرفاء بمبلغ قدره 8.779 ألف دينار تونسي وذلك من دون فوائد .

العمليات المنجزة مع الشركة التونسية القطرية للاستخلاص (TQR):

- قامت الشركة التونسية القطرية للاستخلاص خلال سنة 2023 بعمليات توظيف لأجل لدى بنك قطر الوطني تونس والتي تتراوح مدتها بين 90 و 360 يوما. بلغت عمليات توظيف في 31 ديسمبر 2023 قيمة 4 000 ألف دينار تونسي. وقد نتج عنها فوائد بقيمة 416 ألف دينار تونسي باعتبار الخصوم في نهاية السنة التي بلغت 68 ألف دينار تونسي.
- اتفاقية قرض بين الشركة التونسية القطرية للاستخلاص وبنك قطر الوطني تونس بتاريخ 2015/12/01 بمبلغ 11.000 ألف دينار تونسي لتتمة ثمن اقتناء محفظة ائتمانية بنسبة فائدة 4.55 % و نتج عنها فوائد بقيمة 330 ألف دينار تونسي خلال سنة 2023، بلغ قائم القرض في 31 ديسمبر 2023 6 600 الف دينار
- اكتتاب بنك قطر الوطني تونس في شهادات مساهمة اصدرت من الشركة التونسية القطرية للاستخلاص بتاريخ 2015/12/01 بمبلغ 6.000 ألف دينار تونسي لتتمة ثمن اقتناء محفظة ائتمانية و نتج عنها فوائد بقيمة 481 ألف دينار تونسي خلال سنة 2023.
- وقر بنك قطر الوطني تونس لفائدة الشركة التونسية القطرية للاستخلاص مقرّ رئيسي لها بدون مقابل.

- عقد استخلاص ديون وتمثيل قانوني بين الشركة التونسية القطرية للاستخلاص وبنك قطر الوطني تونس بتاريخ 2022/03/21 بنسبة 5 % على مبلغ الاستخلاص ونتج عنها عمولات بقيمة 222 ألف دينار تونسي خلال سنة 2023
- يمكن البنك شركة (TQR) من استغلال حسابها البنكي دون مقابل.
- وقر بنك قطر الوطني تونس لفائدة الشركة "التونسية القطرية للاستخلاص" "TQR" مقر رئيسي لها بدون مقابل.
- العمليات المنجزة مع الشركة المالية التونسية القطرية – سيكاف (TQF):
- يمكن البنك شركة (TQF) من استغلال حسابها البنكي دون مقابل.

ت-الأجور والامتيازات لفائدة المسيرين وأعضاء مجلس الإدارة:

تنقسم التزامات وتعهدات البنك تجاه المسيرين وفقا لأحكام الفقرة 5 من الفصل 200 (جديد) من مجلة الشركات التجارية كما يلي :

حددت مستحقات المدير العام بموجب عقد مبرم بتاريخ 24 أوت 2020 وتشمل هذه المستحقات: راتب أساسي، بدل سكن، بدل تنقلات. كما يتمتع بتأمين على المرض وتأمين على الحياة.

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بمنحة حضور قدرها الصافي 1500 دولار أمريكي عن كل اجتماع مجلس الإدارة أو اللجان المنشقة منه (لجنة التدقيق ولجنة المخاطر)

كما صادقت الجلسة العامة العادية المنعقدة في 29 سبتمبر 2020 على اعتماد مبدأ منح بدل الحضور صافية من كل الأداءات بأثر رجعي وذلك بداية من السنة المالية.

ويبين الجدول التالي التزامات وتعهدات البنك تجاه المسيرين كما وردت في القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2023 :

أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجان التدقيق والمخاطر		المدير العام		البيانات
الخصوم في 31 ديسمبر 2023	ايعاء السنة	الخصوم في 31 ديسمبر 2023	ايعاء السنة المدير العام	
367 264	459 988	-	1 966 647	امتيازات قصيرة المدى
-	-	-	-	امتيازات طويلة المدى
367 264	459 988	-	1 966 647	المجموع

فيما عدى العمليات المشار إليها أعلاه، فإن أعمال التدقيق التي قمنا بها لم تفرز وجود اتفاقيات أو معاملات أخرى تدخل في نطاق الفصل 62 من القانون رقم 48-2016 المتعلق بمؤسسات القرض والفصل 200 وما يليه و 475 من مجلة الشركات التجارية. كما أن مجلس إدارة بنك قطر الوطني تونس لم يعلمنا بأي اتفاقيات أو عقود أخرى تدخل في نطاق الفصول المذكورة.

تونس في 18 مارس 2024

مراقبي الحسابات

CABINET CMC

ORGA AUDIT

منعم بن أحمد

شريف بن زينة

